مجتمع

غواتيمالا: مقتل مدرّسة ألمانية بالرصاص

قتلت مدّرسة ألمانية تدعى إلكه وولتر وتقيم في غواتيمالا بالرصاص في حي شعبي بالعاصمة. وأوضحت الشرطة أول من أمس الجمعة، أن مجهولين استقلوا دراجة نارية أطلقوا النار على وولتر (60 عاماً) التي تدرّس في المعهد الألماني بالبلاد لدى تواجدها في سيارة مع زوجها. وأكدت أن محققيها يجمعون المعلومات من تسجيلات كاميرات المراقبة في المنطقة. وتسجل غواتيمالا، إحدى أخطر الدول في أميركا اللاتينية، نحو 3500 جريمة قتل سنوياً ترتكب نصفها تقريباً عصابتا «باريو 18» و«مارا سالفاتروخا»، أو تتعلق بتجارة المخدرات. (فرانس برس)

أميركا: قتلى بتدافع في مهرجان موسيقي

قتل 8 أشخاص على الأقل، وجرح كثيرون، في تدافع حدث في افتتاح مهرجان أستروورلد للغناء والموسيقى بمدينة هيوستون في ولاية تكساس الأميركية، أول من أمس الجمعة. وذكرت قناة تابعة لشبكة (إيه بي سي نيوز) أن الحادث وقع عندما تدافعت الجموع إلى الأمام في اتجاه منصة المسرح. وأشارت إلى نقل 17 شخصاً إلى المستشفيات، بينهم 11 عانوا من أزمات قلبية. أما صحيفة «هيوستون كرونيكل»، فأوضحت أن «التدافع حدث عندما زادت الأعداد خلال فقرة مغني الراب ترافيس سكوت». وألغي اليوم الثاني للمهرجان الذي حضره 50 ألف شخص. (رويترز)

سيراليون: مجزرة صهريج الوقود

قتل أكثر من 90 شخصاً وجرح العشرات بعضهم في حال الخطر، في انفجار حصل لدى تجمع حشود كبيرة، فجر الجمعة - السبت، لجمع وقود متسرب من صهريج تعرض لحادث تصادم لدى عبوره ضاحية ويلينغتون شرق فريتاون، عاصمة سيراليون. وتوقع أطباء في مستشفى كونوت ارتفاع عدد القتلى في ظل تقلص آمال نجاة حوالي 30 من المصابين بحروق شديدة. وأظهر مقطع مصور كرة نارية عملاقة تحترق في السماء عقب الانفجار، وصراخ ناجين مصابين بحروق شديدة من الألم، في وقت تناثرت بقايا الجثث المتفحمة في مكان الحادث. وعثر على عدد من الجثث متفحمة في سيارات، وفي شوارع حي مجاور امتدت نيران الانفجار إليه، حيث احترقت متاجر ومنازل.

وقالت رئيسة بلدية ويلينغتون، إيفون آكي سوير: «لقطات الفيديو والصور المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي مروعة، وحجم الأضرار التي لحقت بالممتلكات غير معروف، والشرطة موجودة في موقع الحادث لمساعدة مسؤولي إدارة الكوارث. وأسف الرئيس جوليوس مادا بيو للخسائر الفادحة في الأرواح، وكتب على «تويتر»: «أتعاطف بشدة مع العائلات التي فقدت أحباءها أو تعرض أفرادها لتشويه. ستفعل الحكومة كل ما يلزم لدعمها». وسبق أن تسببت حوادث لشاحنات الوقود في منطقة أفريقيا جنوبي الصحراء في مقتل عشرات بعضهم كانوا يتوافدون إلى مواقع هذه الحوادث من أجل جمع وقود متسرب.

(رويترز، أسوشييتد برس، فرانس برس)

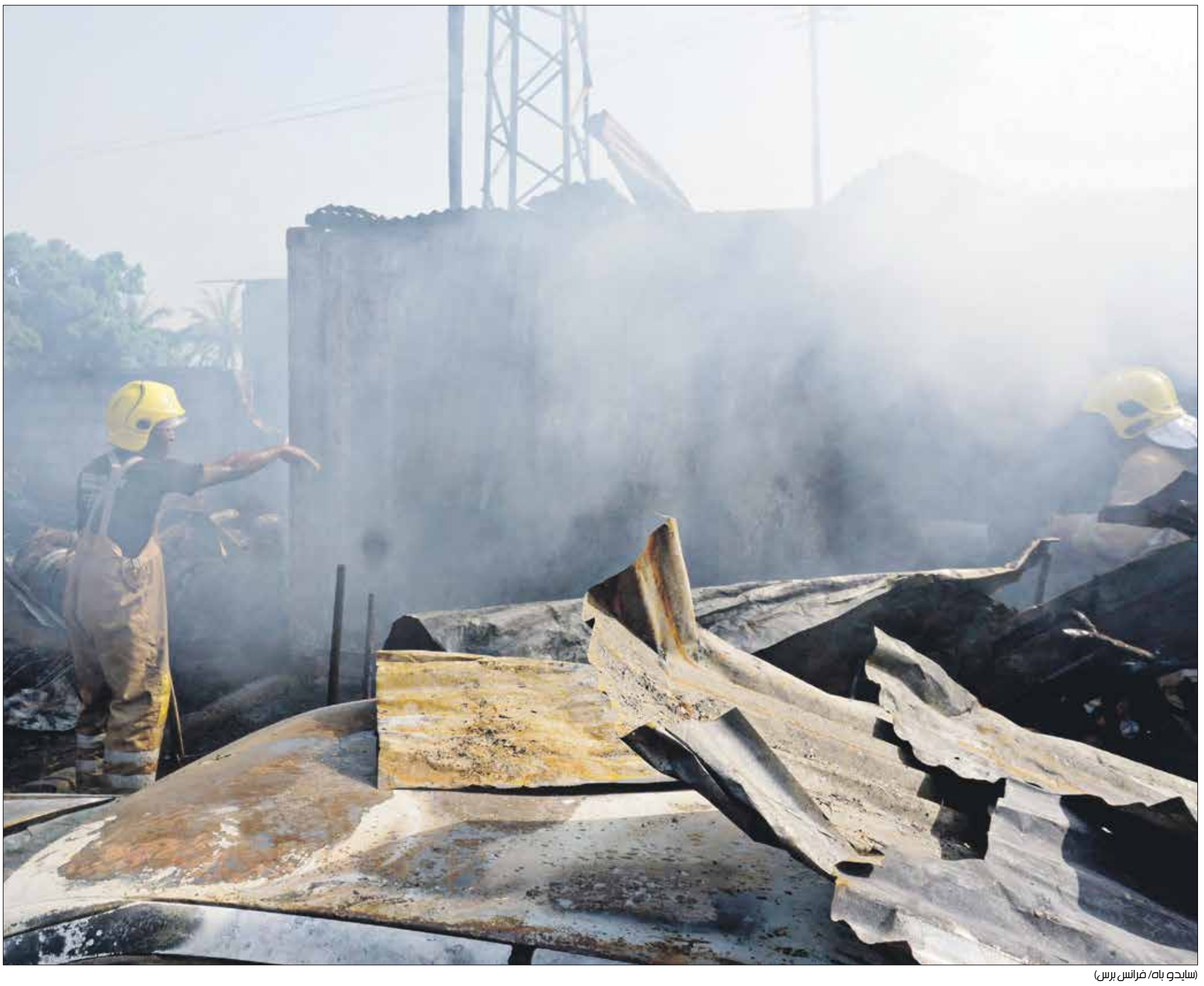

(سايدو باه/ فرانس برس)

قصص عائلات سورية فرّقها «لم الشمل»

ريان محمد

نجا الكثير من السوريّين، ممّن حالفهم الحظ بالوصول إلى إحدى الدول الأوروبية بعدما نجوا من الموت خلال رحلات اللجوء، من أهوال الحرب. على الرغم من ذلك، دفع هؤلاء ثمناً باهظاً من نوع آخر لعدم قدرة البعض على لم شمل أسرهم، أو حدوث حالات انفصال نتيجة الضغوط الكثيرة التي عاشوها.

لم تكن جمانة (26 عاماً)، وهي من ريف حمص، التي طلبت عدم الكشف عن اسم عائلتها لأسباب اجتماعية، تدري أن رحلة اللجوء الذي خاضها زوجها إلى إحدى دول اللجوء قبل خمس سنوات، لن تنقذها وطفلتها من حياة الفقر التي عانت منها من جراء فقدان زوجها عمله. وتقول لـ«العربي الجديد»: «كان آخر ما نملكه في سورية هو شقة سكنيّة صغيرة باعها زوجي مع الأثاث ليغطي تكاليف سفره. بعدها، انتقلت وطفلتي للعيش لدى عائلة زوجي. لم نتوقع أن يستغرق الأمر سوى بضعة أشهر. لكن شيئاً لم يحصل، ورحت أتنقل ما بين منزلي عائلتي وعائلة زوجي في وقت كانت المشاكل تزداد بيني وبين زوجي، وخصوصاً أنه خلال الفترة الأولى لم يكن زوجي قادراً على أن يرسل لنا المال». تتابع: «كانت الضغوط تحيط بي من كل جانب. لم أعد أحتمل فوضعته أمام خيارين: إما أن يؤمن لنا انتقالنا إلى حيث هو أو يعود إلى سورية. طلب مني الانتظار مجدداً لكنني لم أستطع الاحتمال أكثر، وانفصلنا في نهاية المطاف. واليوم، هناك نزاع مع عائلة زوجي على حضانة طفلتي».

من جهته، يقول عبد المجيد رعد (35 عاماً)، وهو من ريف دمشق، لـ«العربي الجديد»: «واجهت العديد من المصاعب حتى اليوم، وحرمت من إمكانية لم شمل عائلتي، بالإضافة إلى تحدي تعلم اللغة. حتى زوجتي لم تتمكن من تعلم اللغة وكانت هذه عقبة ثانية أمامنا. كان أطفالي الثلاثة يكبرون بعيداً عني، في وقت تزيد فيه ضغوط الحياة علي وعلى عائلتي».

يتابع: «عاماً بعد عام، كانت زوجتي تواجه أعباء إضافية، وكان هذا حالي أيضاً. وتملك زوجتي الكثير من الأفكار السلبية والغيرة والشك، وخشيت أن أكون قد تزوجت من أخرى أو أن تكون لدي علاقة بإحداهن. في النهاية، أصرّت على الطلاق رغم محاولتي ثنيها. في الوقت الحالي، ما زلت أحاول لم شمل الأطفال، لكن الأمر صعب جداً».

أما مجدي عبد الحميد (32 عاماً)، والذي يقيم في إحدى دول اللجوء، فقد اختار أن يلتقي بزوجته في دولة أخرى لإنقاذ زواجه. ويقول لـ«العربي الجديد»: «أمضيت ثلاث سنوات وأنا أحاول إنجاز لم شمل العائلة. كانت الظروف دائماً معاكسة وخصوصاً مع تفشي فيروس كورونا الجديد، عدا عن الشروط المتعلقة بتعلم اللغة. وكان للبعد أثر كارثي على علاقتي بزوجتي. في النهاية، شعرت بأنه في حال لم نلتق ستتدمر علاقتنا». يتابع عبد الحميد: «قررت أن ألتقي بزوجتي في إحدى الدول المجاورة لسورية. أخذت إجازة لمدة شهر ونصف الشهر، على الرغم من الكلفة المرتفعة لهذه الإجازة التي وصلت إلى نحو 12 ألف دولار. إلا أنني أنقذت زواجي على أمل أن تأتي الموافقة على معاملة لم الشمل ونستقر كعائلة».

في المقابل، كان لم الشمل فرصة لأخريات للتخلّص من زيجات تعرضن فيها للعنف والاضطهاد خلال وجودهن في سورية، كحال فاطمة م. (21 عاماً)، التي تحمل شهادة الثانوية العامة، وتعمل في مجال التجميل، وكانت متزوجة من حميد (25 عاماً). الأخير كان يحمل بدوره شهادة الثانوية العامة ويعمل في مجال البناء، وقد أنجبا طفلة تبلغ سنتين من العمر. كان الوصول إلى أوروبا بالنسبة إليها فرصة للخلاص بعدما تعرضت للعنف والخيانة الزوجية. تقدمت بدعوى تفريق وحماية ضد زوجها، وتخلت عن طفلتها لوالدها لتحصل على حريتها. في الوقت الحالي، هي تقيم وتعمل بعيداً عن طليقها. أما أم أحمد، والتي لجأت إلى إحدى الدول الأوروبية، فتقول لـ«العربي الجديد»: «في هذه البلاد، المساعدات التي تقدم للاجئ لا تؤمن مستوى الحياة التي نحلم بها. بعدما تحقق لم الشمل، كنت في نقاش دائم مع زوجي حول كيفية تطوير أنفسنا، لكن من دون جدوى. كان يحد من طموحي، فقررت أن أنفصل عنه وآخذ طفلي معي، وانتقلت إلى مدينة أخرى. في الوقت الحالي، أعمل وأعيش حياتي كما أريد».

ضغوط متعددة

يقول باسم حوا لـ«العربي الجديد»، إن «العلاقات الأسرية تتعرض لكثير من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وقدرة الأسر على تحمل تلك الضغوط تختلف من شخص إلى آخر». يضيف أن «هناك الكثير من الزيجات الهشة، وخصوصاً تلك القائمة على ما يعرف بالزواج الاجتماعي أو التقليدي، عدا عن زواج القاصرات».

تحقيق

ضرائب التعليم

عين مصر على «غلة» الدروس الخصوصية

قررت السلطات المصرية إخضاع مراكز الدروس الخصوصية للضرائب، كونها تصنف نشاطاتها بانها تجارية وتريد حصصاً للخزينة من أرباحها غير القليلة، ما رفع تلقائياً أسعار الدروس الخصوصية بشكل غير مسبوق، وحمّل الأهالي أثقالاً إضافية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار الدروس الخصوصية في مصر منذ أزمة تفشي جائحة كورونا، ما زاد الأعباء على الأسر التي تئن في الأساس تحت وطأة الغلاء الذي طاول أسعار كل السلع الغذائية والأساسية، بتأثير موجة التضخم التي شهدتها البلاد في الأشهر الأخيرة.

بمجرد إعلان الحكومة فرض الضرائب على مراكز التعليم التي تُعرف باسم «سناتر الدروس»، رفع المعلمون أسعار الدروس الخصوصية، باعتبار أن غالبيتهم يشاركون أيضاً بحصص في هذه المراكز، ما يعني أنهم حمّلوا فعلياً التلاميذ كلفة الضرائب التي يسددونها لخزانة الدولة.

نشاط تجاري

يقول مصدر مطلع في مصلحة الضرائب لـ«العربي الجديد»: «قفزت أسعار الدروس الخصوصية بصورة غير مسبوقة مع بداية العام الدراسي الحالي، خصوصاً تلك التي تشمل المرحلتين الإعدادية والثانوية. ويتوقع أن تشهد زيادات جديدة تدريجاً بالتزامن مع قرار وزارة المالية فرض ضرائب على مراكز التعليم». ويوضح أن «الحكومة لا تعترف قانوناً بالدروس الخصوصية، في حين تفرض ضرائب على نشاطات كل مراكز التعليم، وبينها تلك التي تلقّن اللغات والإنترنت والتي تحظى باعتراف رسمي. وتحدد الضرائب وفقاً لأعداد المترددين على المراكز من تلاميذ وأولياء أمور، وكمية استهلاكها للكهرباء والغاز والمياه والإنترنت التي تكشف مقدار نشاطها».

يضيف: «يعتبر استهلاك الكهرباء العامل الأهم في احتساب قيمة الضريبة المفروضة على المراكز، علماً أنه يتراوح بين 3 و10 آلاف جنيه (190 و635 دولاراً) شهرياً، وصولاً إلى 15 ألف جنيه (952 دولاراً) في المراكز المتيّفة بالكامل، ما يجعله معيار نشاطها التجاري الذي سُحاسب عليه ضريبياً، والذي تحدده حسابات مأمورية الضرائب التي يقع المقر الرئيسي للنشاط في نطاقها».

وتشغل مراكز التعليم عادة مساحة الدور الأرضي للعقار بالكامل، وتنتشر في مناطق تشهد كثافة سكانية أو تجمعات للمدارس الحكومية والخاصة، مثل الهرم وفيصل، والسرايات والعجوزة وإمبابة في الجيزة، والسيدة زينب ومصر القديمة والبساتين وحدائق القبة ومدينة نصر والمطرية وعين شمس في القاهرة، وشبرا الخيمة وقليوب وبنها في القليوبية.

ويحدد أحد العاملين في مركز تعليمي بحي مدينة نصر بالقاهرة، في حديث لـ«العربي الجديد»، قيمة الحصة الواحدة للطالب في المرحلة الإعدادية بمبلغ يتراوح بين 60 جنيهاً (3,8 دولارات) و100 جنيه (6,35 دولارات) للطالب في الثانوية العامة. ويضاف إلى ذلك قيمة طباعة «الملزمة» التي يحصل عليها الطالب، والتي تتراوح بين 15 و25 جنيهاً (95 سنتاً و1,58 دولار). ويكشف أنه في حال فصل الإناث عن الذكور في المرحلة الثانوية، تبدأ مواعيد الدروس الخصوصية للتلميذات من العاشرة صباحاً في مناطق القاهرة الكبرى، والثامنة صباحاً في الأقاليم، وللذكور اعتباراً من الثانية ظهراً، وهي نفس مواعيد الدراسة في المدارس، كون تلاميذ الثانوية العامة لا يذهبون بانتظام إلى المدارس.

ويوضح أيضاً أن مراكز التعليم الكبيرة تستعين بحراسة خاصة لتنظيم دخول التلاميذ إلى القاعة، ومنع احتكاكهم بالمعلمين، وقطع الطريق على أي شجار، خصوصاً بالنسبة إلى أولئك في المرحلة الثانوية التي تستقبل «السناتر» أعداداً كبيرة منهم في حصص المراجعة النهائية. كما يشير إلى أن الأمر يختلف كثيراً في ما يعرف بشهادة «أي جي» البريطانية البديلة للثانوية العامة والمعترف بها دولياً، حيث يصل سعر الدرس الخصوصي للمادة الواحدة إلى 10 آلاف جنيه (635 دولاراً) على امتداد العام الدراسي، علماً أن المصاريف السنوية لهذه الشهادة في المدارس تتراوح بين 60 و180 ألف جنيه (3810 دولارات و11,431 دولاراً).

ترتيبات مصلحة الضرائب

وكان رئيس مصلحة الضرائب رضا عبد القادر طالب القائمين على نشاط مراكز الدروس الخصوصية بضرورة التوجه إلى مأمورية الضرائب في مناطقهم، وفتح ملف ضريبي جديد لهذا النشاط خلال 30 يوماً، وإبلاغ مأموريات الضرائب بأماكنه سواء في جمعيات أو قاعات أو وحدات سكنية، أو غيرها أكانت مملوكة أو مؤجرة، أو إذا كانت تعطي الدروس عبر وسائل إلكترونية.

وقال في بيان أصدرته المصلحة أن «الإخطارات الذي تقدمها مراكز الدروس الخصوصية إلى المأمورية يجب أن تتضمن البيانات الأساسية للممول أو الشركة أو الجمعية، وعناوينها وفروعها ووثائقها القانونية، وتحدد المساحات التي تشغلها وعدد القاعات وسعة مقاعدها، وكذلك أسماء المدرسين والمتعاقدين وبياناتهم».

لكن البيان استدرك بأن «إخطار المأمورية بنشاط الدروس الخصوصية وفتح ملف ضريبي لا يعد سنداً قانونياً لتشريع أوضاع مراكز الدروس الخصوصية، إذ ستخضع المصلحة هذه المراكز لأحكام قانون الضريبة على الدخل وتعديلاته، وقانون الإجراءات الضريبية الموحد، باعتبارها تمارس نشاطاً تجارياً ومهنياً يجلب أرباحاً، ما يحتم تحصيل خزانة الدولة ضريبة منها».

وسبق أن أعلنت وزارة التربية والتعليم عزمها على تقديم مشروع قانون في شأن «تجريم الدروس الخصوصية» إلى مجلس النواب، يشمل فرض غرامة لا تقل عن 5 آلاف جنيه (317 دولاراً)، ولا تتجاوز 50 ألف جنيه (3175 دولاراً)، لكل من يعطي درساً خصوصياً في مركز تعليمي أو مكان مفتوح للجمهور. وفي حال تكرر الجرم، يعاقب صاحبه بالسجن مدة لا تقل عن سنة، ولا تزيد عن ثلاث سنوات.

وخلال العام الدراسي الماضي، شنت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الشرطة والأجهزة المحلية، حملات لإغلاق مراكز الدروس الخصوصية في المحافظات المختلفة، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الخاص بمنع التجمعات في الأماكن المغلقة للحد من انتشار فيروس كورونا.

وبحسب نتائج بحث الدخل والإنفاق للعام المالي 2017-2018 الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي)، تنفق نحو 26 مليون أسرة على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية نحو 47 مليار جنيه (30 مليون دولار) سنوياً، ما يشكل نسبة 37,7 في المائة من إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم.

المدارس الخصوصية ناشطة في مصر (زياد أحمد/Getty)

37,7
النسبة المئوية للإنفاق على الدروس الخصوصية في مصر من إجمالي مبالغ قطاع التعليم

قصة لاجئ

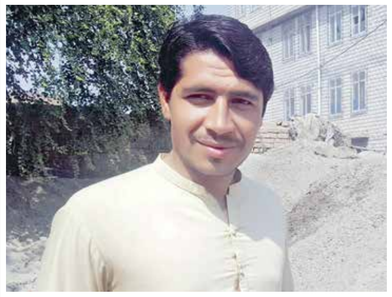

أنفقت أموالاً كثيرة للحصول على الجنسية الباكستانية، لكن القوانين المعقّدة والفساد الموجود هنا حالا دون ذلك

رحمت الله ولي
لا جنسية باكستانية لبناتي

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

قدم اللاجئ الأفغاني رحمت الله إلى باكستان حين كان عمره ثمانية أشهر فقط، وتوفي والده حبيب الله فوراً بعدما أصيب بالتهاب في رئتيه لم يقو على مقاومته خلال رحلة عبور الطرق الجبلية الوعرة إلى هذا البلد، فعاش رحمت الله كل حياته في باكستان، حتى أصبح الآن فوق الثلاثين من العمر وأباً لثلاثة بنات، في حين لم يزر بلاده أبداً. تحمل زوجته الجنسية الباكستانية علماً أنها متحدرة من عائلة أفغانية غادرت أسرتها إلى باكستان خلال حكم الملك ظاهر شاه. وهما مرتبطان منذ ثمانية سنوات، لكنه لم يحصل حتى الآن على الجنسية الباكستانية. يقول: «أنفقت أموالاً كثيرة في محاولة الحصول على الجنسية الباكستانية، لكن القوانين المعقّدة في البلاد والفساد الموجود منعا ذلك بحجج وذرائع مختلفة أحياناً».

يضيف: «المعضلة الأساس هي مصير بناتي الثلاث. وأنا لا أستطيع الذهاب إلى أفغانستان لأن زوجتي وأسرتها ترفض ذلك. وقد وعدتها عند الزواج أنني لن أخذها إلى أفغانستان، لذا يجب أن أبقى في باكستان. لكن بناتي لسن باكستانيات ولا يملكن أوراقاً أفغانية، أي بطاقات لجوء، والتي يعني استصدارها لهن عدم حصولهن على الجنسية الباكستانية بعدها أبداً».

يروي رحمت الله أن أسرته عاشت أياماً صعبة للغاية بعد وفاة والده إثر الوصول إلى باكستان. وانتظرت حتى كبر الابن الأكبر سميع الله الذي مارس أعمالاً مختلفة لكسب لقمة العيش لأشقائه.

عاشت أسرة رحمت الله لسنوات طويلة في مخيم كتشه كري شمال غربي باكستان. وبعدما أزالت السلطات هذا المخيم، تم تشتيت أسرته، إذ بقي أخوه الأكبر سميع الله في مدينة بشاور مع باقي أعضاء الأسرة، في حين ترك رحمت الله المدينة بعدما تزوج، وانتقل إلى مدينة روالبندي التي يعيش فيها ويعمل في دكان صغير يملكه لبيع مستلزمات الحفلات والاجتماعات، وبينها السجاد والأطباق وغيرها التي يقوم بتأجيرها. ويقول: «حياتي جيدة، وأكسب ما يكفي لتلبية احتياجات أسرتي».

ورغم أنه يعمل منذ سنوات، لكنه لم يستطع حتى الآن شراء منزل أو شقة، ولا يزال يعيش في منزل صغير بالإيجار، علماً أنه غير قادر في حال شراء منزل تسجيله باسمه، بل باسم زوجته لأنه لا يملك هوية باكستانية. وعلى غرار غالبية اللاجئين يبدي رحمت الله سعادته بتعامل المواطنين الباكستانيين، لكنه مستاء من تصرفات الشرطة في حق اللاجئين، رغم أنها لا تشمله مباشرة.

ليبيا: مخاوف من تزايد المهاجرين عبر البحر

طرابلس ـ **العربي الجديد**

ازدادت المخاوف من إمكانيّة ارتفاع أعداد المهاجرين السريّين عن طريق البحر، بهدف الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، بعد حملات اعتقال واسعة شنّتها السلطات الليبية، وفرار جماعي للمهاجرين من أحد مقرات الاحتجاز في العاصمة طرابلس خلال الأسابيع الماضية.

وأخيراً، أعلن حرس السواحل الليبي عن إنقاذ أكثر من 305 مهاجرين من جنسيات أفريقية مختلفة، كانوا على متن ثلاثة قوارب في عرض البحر. وأعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن غرق 15 مهاجراً خلال عملية الإنقاذ ذاتها بسبب تحطم قاربين من أصل ثلاثة.

السلطات الليبية أعطت الحق للمهاجرين العائدين بالإقامة في طرابلس

يحلمون بالوصول الى اوروبا (كارلوس غيل الحرو/Getty)

من جهته، يعرب الضابط في خفر السواحل الليبي محسن الدربال عن مخاوفه من إمكانيّة استغلال المهربين للظروف التي يعيشها المهاجرون، وخصوصاً الفارين منهم من مركز إيواء غوط الشعال، إذ لن تعود غالبيتهم إليه. ففي الأسبوع الأول من الشهر الماضي، فرّ مئات المهاجرين من مركز إيواء غوط الشعال وسط العاصمة طرابلس، مستغلين ضعف حراسة بوابة المركز، كما يقول أحد ضباط الغرفة الأمنية في جنزور سفيان عكاشة، لـ«العربي الجديد»، لكنه يؤكّد أن الفرق الأمنية تمكّنت من تطويق الفارين ونقلهم إلى مقرات أخرى لإيواء المهاجرين.

وأقرّ عضو المجلس الرئاسي موسى الكوني، خلال مؤتمر صحافي، باستمرار فرار نحو ثلاثة آلاف مهاجر، مشيراً إلى أن السلطات الليبية أعطت الحق للمهاجرين العائدين إلى مراكز الإيواء بالإقامة في طرابلس وممارسة بعض المهن، أو العودة إلى بلدانهم.

وسبقت حادثة الفرار عملية أمنية واسعة نفذتها وزارة الداخلية في حي قرقارش، اقتحمت خلالها أوكاراً قالت إنها للخمور والمخدرات أقامها المهاجرون. وعلى الرغم من اتهامات منظمات دولية ومنها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السلطات الليبية بالاعتداء على المهاجرين في قرقارش واعتقالهم واستخدام القوة المفرطة بحقهم، إلا أنها طالبت بضرورة التحقيق في الحادثة، بالإضافة إلى حادثة الفرار الجماعي من مركز إيواء غوط الشعال. لكنّ السلطات الليبية أكدت وقوع تجاوزات كبيرة من قبل المهاجرين، ومن بينها إقامة أوكار للخمور والدعارة.

ويلفت الدربال في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن تبادل التصريحات والمواقف بين السلطات الليبية والمنظمات الدولية غيّب جانباً مهماً في الأمر وهو إمكانية أن يقع المهاجرون فريسة سهلة للمهربين لتدفعهم مخاوفهم إلى الهرب عبر البحر.

ويؤكد الدربال أن مؤشرات عدة تؤكد ذلك، منها تزايد أعداد المهاجرين عبر البحر. ويقول: «الأمر لا يقاس بعدد الذين عثر عليهم في عرض البحر وتم إنقاذهم بل هناك عشرات النقاط الأخرى التي فر عبرها المهاجرون باتجاه البحر».

وتصريح الدربال يؤكده إعلان منظمة «سي ووتش»، الأسبوع الماضي، عن تمكنها من الحصول على إذن رسو من السلطات الإيطالية بميناء بوتسالو في جزيرة صقلية، أخيراً، بعد إنقاذ 400 مهاجر من عرض البحر بعد مغادرتهم الشواطئ الليبية.

ويلفت الدربال إلى أنّ استمرار فرار 3000 مهاجر، بحسب الكوني، يزيد الخوف من استغانتهم بالمهربين للهجرة عبر البحر. ويرى أنّ تصريحات الكوني، التي تفيد بأن المهاجرين لم يعودوا محتجزين ولهم الحق في التنقل والعمل، جاءت في سياق الضغط على المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته حيال المهاجرين، مؤكداً أن من عاد إلى مراكز الاحتجاز لن يرجع إلى بلده.

ويبدو أن تلك الضغوط التي بدأت ليبيا في ممارستها دفعت بالمنظمات الدولية، وخصوصاً الأوروبية منها، للضغط من جهتها لإعادة الرحلات الجوية وإعادة المهاجرين إلى بلدانهم. وأعلنت المنظمة الدولية للهجرة أنها استأنفت رحلات الإجلاء الإنساني للمهاجرين في ليبيا بعد توقفها لأشهر عدة، لافتة إلى أنّ الفرار جاء بعد حادثة الفرار الجماعي للمهاجرين من مركز إيواء طرابلس، والحملة الأمنية التي شنتها السلطات الليبية على حي قرقارش. وقالت المنظمة الدولية للهجرة، في بيان، إنّها أجلت 127 شخصاً من ليبيا إلى غامبيا، مشيرة إلى أن هذا العدد هو من أصل آلاف المهاجرين الذين ينتظرون العودة إلى وطنهم من خلال برنامج العودة الطوعية الذي تنظمه ليبيا بالتنسيق مع المنظمة.

وفي إطار المخاوف من تزايد المهاجرين بعد حادثة الفرار الجماعي من مركز إيواء غوط الشعال، تؤكد المنظمة الدولية للهجرة أن نحو 10 آلاف رجل وامرأة وطفل محتجزون في ظروف سيئة بمرافق الاحتجاز الرسمية في طرابلس.

أزمة النزوح تدفع عراقيّين إلى الانتحار

ترتفع معدلات الانتحار بين النازحين العراقيين وإن تبقى طي الكتمان في أحيان كثيرة، في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشونها

بغداد ـ **زيد سالم**

تزداد معاناة النازحين العراقيّين الذين اضطروا إلى مغادرة منازلهم منذ أكثر من سبع سنوات، والهرب باتجاهات متفرقة، منها إقليم كردستان شمالي البلاد، في ظل قلّة الخدمات والعوز والفقر، ناهيك عن الأمراض وتراجع الاهتمام الحكومي وتخلّي المنظمات الدولية والإغاثية عن تقديم الدعم المالي واللوجستي لهم، بالتزامن مع استمرار فشل جهود إقناع ميليشيات مسلّحة تحتل بلدات عدة وترفض إعادة أهلها بالانسحاب منها. وتداول ناشطون في مقطع مصوّر وصفه متابعون بـ«الصادم»، انتحار مواطن عراقي يرتدي زياً عربياً، تبين أنه نازح، وقد رمى نفسه أمام شاحنة نقل كبيرة في أربيل. وبحسب مصادر حقوقية في أربيل عاصمة إقليم كردستان، فإنّ الحادثة ليست الأولى من نوعها، وتم تسجيل حالات انتحار عدة خلال الأشهر الماضية لنازحين بوسائل مختلفة جميعهم من العرب المقيمين في إقليم كردستان، يواجهون ظروفاً نفسية ومعيشية صعبة للغاية، ولدى غالبيتهم عائلات وهم من مختلف الأعمار وكلا الجنسين. وتؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ «بعض حالات الانتحار حدثت داخل المخيمات، أحدها صبيحة عيد الأضحى، وكانت مفجعة لكل أهل المخيم وقد عمدت أم إلى حرق نفسها. وهي من مدينة جرف الصخر التي تسيطر عليها مليشيات حليفة لإيران وتمنع عودة أهلها إليها».

في هذا السياق، يؤكد وكيل وزارة الهجرة العراقية، كريم النوري، أنّ «ملف النزوح ليس سهلاً، لكن الوزارة تعمل بكل طاقتها في سبيل توفير الأجواء الآمنة لجميع النازحين لضمان عودتهم إلى مناطقهم الأصلية. ولدى الحكومة العراقية خطط وعمل مشترك وتنسيق جيد مع إدارة إقليم كردستان من أجل ضمان عودة النازحين، الذين يقدر عددهم بـ 39 ألفاً، ومعظمهم في مخيمات الإقليم». ويؤكد لـ«العربي الجديد» أن «وزارة الهجرة وعبر التنسيق العالي مع الحكومة والسلطات الأمنية وإدارة الإقليم في كردستان، تمكنت خلال عام واحد من إغلاق نحو 50 مخيماً للنزوح في 5 محافظات، وإعادة نحو 81 ألف أسرة من أصل 120 ألفاً، بعد حل جميع المشاكل الأمنية والعشائرية وتوفير الخدمات للمناطق التي شهدت معارك مع تنظيم الدولة الإسلامية داعش، وتوفير بيئة آمنة». يُشار إلى أن وزارة الهجرة العراقية لا تحتسب النازحين ممن يقيمون خارج المخيمات، إذ تتخصص بتقديم المساعدة لنازحي المخيمات، بينما يقدر إجمالي النازحين خارجها بأكثر من 750 ألفاً. وبحسب تقديرات لناشطين، فإن عدد النازحين الكلي في العراق يقترب من مليون شخص، ويقيم هؤلاء في مجمعات سكنية على نفقتهم في بلدات عدة باربيل والسليمانية، بالإضافة إلى بغداد والأنبار، وغالبيتهم من مناطق شمال بابل مثل بلدة جرف الصخر، وبعض مدن محافظة نينوى التي تسيطر عليها الفصائل المسلحة والميليشيات مثل سهل نينوى والساحل الأيمن من مدينة الموصل. وفي السياق، يقول الناشط المدني من الموصل يحيى الأعرجي لـ«العربي الجديد»، إنه «بين فترة وأخرى، نسمع من خلال العاملين في المخيمات حدوث حالات انتحار، إلا أن الإعلام الحكومي يتجاهلها. كما تسعى المؤسسات الإعلامية التابعة والمملوكة للأحزاب والفصائل المسلحة إلى طمر بعض الأحداث والحقائق في المخيمات، وخصوصاً الفقر والجوع وانتشار الأمراض».

عدد النازحين الكلي في العراق يقترب من مليون شخص

ويؤكد أن «السلطات العراقية قادرة على إنهاء معاناة أهالي الموصل من النازحين وغيرهم من المحافظات الأخرى، وحسم ملف النازحين تماماً، لكن الميليشيات المسلحة تمنع هذا التوجه، ولا سيما في بعض مناطق الموصل، إضافة إلى صلاح الدين وبابل وديالى، وتحوّل هذا الملف إلى حجة للتسابق السياسي والاستغلال».

من جهته، يقول عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني ماجد شنكالي، إنّ «حكومة إقليم كردستان توفر الاحتياجات الخاصة بالنازحين، سواء على صعيد التسهيلات الأمنية أو اللوجستيات الخاصة بالأكل والشرب وتوفير التيار الكهربائي، على الرغم من قلة الدعم المالي المقدم من بغداد، ولا بد أن تكون هناك قرارات حكومية جادة من أجل إنهاء هذا الملف، لا سيما بعد مرور نحو 6 سنوات على الأزمة، وظهور مشاكل نفسية لدى النازحين ساهمت في زيادة نسبة الانتحار أو اللجوء إلى العنف».

يضيف في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «عموم مناطق العراق خُررت من داعش ولم يعد هناك أي مبرر لبقاء النازحين في المخيمات. لكن يبدو أن هناك إرادة حزبية وأخرى لفصائل مسلحة تمنع عودة نازحي بعض المناطق، وهذا ما يُعطل عودتهم، لا سيما في البلدات والنواحي التي تسيطر عليها الميليشيات سيطرة كاملة».

من جهته، يقول رئيس لجنة العمل والهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي، رعد الدهلكي، إن «سنوات من النزوح كانت كافية لتجويع وإذلال آلاف العراقيين بسبب سياسات خاطئة في رعاية النازحين والمهجرين من ديارهم سواء بسبب الحرب، أو بسبب سلاح الفصائل المسلحة والميليشيات والعصابات التي تعتاش من جراء التوترات الأمنية، وليس غريباً أن نسمع بانتحار أحد النازحين، وهو مؤشر خطير».

ترتفع حدة الفقر في المخيمات (صافين حامد/ فرانس برس)

فسبكة

تشغل صور المهاجرين السريين في ليبيا حيّزاً كبيراً على «فيسبوك»، ويتحدث العديد من المواطنين عن الظروف الصعبة التي يعيشها المهاجرون والتي تدفعهم الى المجازفة بحياتهم، وحتى لو كان الثمن هو الموت. يكتبون عن الفقر والبطالة والأزمات السياسية والحروب التي تجعل الشباب يفقدون الامل بتحسن احوالهم، ما يدفعهم للجوء إلى شبكات التهريب علهم يصلون الى احدى الدول الاوروبية ويبدأون حياة جديدة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

هاتف واحد يكفيهم للشعور بالسعادة في الهند

أطفال وشاشات
تعلّق أم إدمان يصعب ضبطه

يجد الأهل صعوبة في تحديد الساعات التي يمكن لأطفالهم قضاؤها على الشاشات والأجهزة اللوحية. وتراهم يفاجأون بقدرة الأطفال على مواكبة كمّ الألعاب الإلكترونية التي يزاحم بعضها بعضاً على شاشات الأطفال وفي أذهانهم. وإذا ما التقى هؤلاء الصغار غالباً ما لا يلتفتون إلى كل الألعاب التي أحيطوا بها، ليسارعوا إلى الشاشات. وزاد الطين بلّة بعدما أصبح العمر «الطبيعي» لامتلاك الطفل هاتفاً نحو عشر سنوات (أقل أو أكثر). وإذا لم يمتلك واحداً، فلن يتردّد في استعارة هاتف أحد والديه.

وإن كان هذا الواقع ليس جديداً، إلا أنه زاد إلى حدّ كبير خلال أزمة تفشي جائحة كورونا، وفرض الإغلاق العام، والدراسة عن بعد. فحدث أن قلّت الساعات الدراسية، وانعدمت الأنشطة الخارجية، والتواصل مع أطفال آخرين. واضطر الأهل، الذين وجدوا أنفسهم في البيت بين العمل عن بعد والاهتمام بالأطفال، إلى السماح لأطفالهم بساعات إضافية على الشاشات، سعياً لإلهائهم، إلى أن وصل البعض إلى مرحلة الإدمان. أما الناجون منهم، فأصبحوا على الأقل أكثر تعلقاً بها.

وكانت دراسة جديدة أعدّها مركز تطوير الدماغ والمعرفة في كلية بيركبيك - جامعة لندن، قد أشارت إلى أن الأطفال الصغار الذين يقضون وقتاً طويلاً في اللعب بأجهزة تعمل باللمس، يسهل تشتيت انتباههم. ومن خلال استخدام تقنية تتبع العين، وجد خبراء بريطانيون أن الأطفال الذين يستخدمون شاشة تعمل باللمس يومياً كانوا أسرع في النظر إلى الأشياء الأخرى، عندما تظهر ضمن مجال رؤيتهم على شاشة الكمبيوتر.

(العربي الجديد)
(الصور: فرانس برس، Getty)

جلبوا هواتفهم إلى المدرسة بكوبا

يستطيع قضاء الوقت بمفرده في فرنسا

طفل إسباني يدرس أونلاين

تمثال من ليف زجاجي يظهر طفلاً يلعب على هاتفه في إيطاليا

هكذا كان يمضي وقته خلال إصابته بكورونا في الهند

تحاول إلهاء طفلتها في الصين